العرب
الأحد 2020/03/01
السنة 42 العدد 11633

فضاءات عامة شيّدها الرجال تعزل النساء عن العالم

الإناث يبحثن عن موطئ قدم في مجتمعات الذكور

معالجة الفروق بين الجنسين مازالت مطلبا رئيسيا للعديد من البلدان، غير أن الأهم من ذلك هو إتاحة بيئة تساوي بين الرجال والنساء في حرية التنقل وتمنحهم الأمن والطمأنينة، عندها سيختفي شعار "للنساء فقط"، ويصبح العالم يتسع لجميع الناس وكل الأجناس.

يمينة حمدي
صحافية تونسية
مقيمة في لندن

تحظى الأماكن العامة التي تحمل تسميات "للنساء فقط" بحفاوة وترحيب كبيرين لدى الكثير من النساء، لكونها تخلق لهن حيزا من الحرية للتصرف على طبيعتهن، وتسهل عليهن قضاء شؤون حياتهن اليومية بعيدا عن رقابة الرجال.

غير أن انتشار هذه الأطر المكانية المتعلقة بـ"النوع" يبدو كما لو كان صندوقا يطوق النساء، ويميز بينهن وبين أقرانهن الرجال في كل مكان، ويكشف في الوقت نفسه عن وجود هيمنة ذكورية على العالم، ومن المفترض أن يمثل ذلك تحديا لقيمتين أساسيتين، وهما تحرير المرأة، والرغبة في الحياة في مجتمعات موحدة.

وحيد الغامدي

من الأفضل خلق بيئة آمنة وصحية لجميع شرائح المجتمع

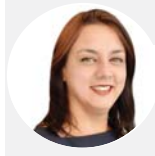

رينيه السامرائي

ثقافة كراهية النساء هي السبب في جعل الرجال يقيّدون النساء

عبدالرحمن الشقير

عزل المرأة عن الحياة العامة تطرف ومن الصعب علاجه بتطرف مضاد

ولم يكن مبدأ تقسيم أماكن المجتمع حسب الجنس سائدا حتى نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر، ويعزى ذلك إلى هيمنة الذكور على مختلف النواحي الاجتماعية، وكان على النساء الانتظار عقودا طويلة، إلى أن ظهرت الحركات النسوية، التي ساهمت في انتشار المراكز التجارية والمقاهي، وحينئذ بدأت فكرة تمكين النساء من الوصول إلى المجال العام تترسخ تدريجيا، فيما حاول الرجال تقسيم الفضاءات العامة على أساس الجنس، وبما أن المباني كانت في الغالب يصممها مهندسون من الرجال، فإن معظم الأماكن العامة في بلدان العالم مثل المقاهي ودورات المياه مازالت مخصصة للرجال أكثر من النساء.

وكان الدين والنفوذ السياسي العاملين المتحكمين في تبني تقاليد الفصل بين الجنسين، ومثل هذا الأمر طال جميع الثقافات، غير أن البلدان العربية والإسلامية المحافظة كانت على الأرجح الأكثر تمسكا بفكرة تطبيق الشريعة في الأماكن العامة، ويشمل ذلك منع الاختلاط بين الجنسين ومنح الرجال سلطة اتخاذ القرارات بدلا من النساء.

مدن الرجال

بيد أن العقود الأخيرة شهدت زيادة واضحة في وتيرة دعوات تمكين المرأة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة الاجتماعية، وأصبح حق تنقل النساء وارتيادهن لمختلف الفضاءات مكفولا بحكم القانون في عدة أجزاء من العالم.

واتسمت سياسة معظم المجتمعات العربية بالانفتاح والقبول النسبي للمساواة بين المرأة والرجل، لكن ذلك لم يساهم في اختفاء الفضاءات العمومية التي تلبي احتياجات المرأة فقط، بل أصبحت مطلبا لدى فئة كبيرة من النساء في أعمار مختلفة.

وتنوعت في السنوات الأخيرة الشواطئ والمقاهي والمستشفيات والمطاعم والحافلات وسيارات الأجرة الوردية، التي تقدم خدماتها للنساء، ويحظر على الرجال الانتفاع بها حتى في حالات الطوارئ.

كما دفعت ظاهرة التحرش في الشوارع ووسائل النقل العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى إطلاق مشروع "المدن الآمنة" في عدة دول عربية، ويهدف هذا المشروع إلى توفير الأمن للمرأة وتسهيل حركتها واستخدامها للفضاءات العامة، فضلا عن تقديم يد المساعدة للنساء المعنفات، مثل توفير أماكن الإيواء والدعم المعنوي والقانوني.

وتعد مدينة إمبابة الواقعة في شمال محافظة الجيزة على الجانب الغربي من نهر النيل، أول منطقة عربية طبّق فيها مشروع المدن الآمنة للنساء.

لكن الفوائد الناجمة عن هذا المشروع لم تخل من الجدل حول إمكانية أن تُمنى جهود تمكين المرأة بانتكاسة كبيرة، عندما تعجز الحكومات عن توفير بيئة تشعر فيها النساء بقدر كاف من الأمان، ويستطعن الظهور في المجتمع على نحو مماثل للرجال. وتمثل مسألة التمكين في حد ذاتها أمرا إشكاليا، إذ توحي إثارتها بأن فئة النساء تحديدا يعانين بشكل مزمن من عدم تمثيلهن بشكل متكافئ مع الرجال في مختلف الأنشطة والميادين.

ولم ترق فكرة "المدن الآمنة للنساء" للورا سوموغي المسؤولة عن جائزة "ومنتي" (Womanity) السنوية لمكافحة العنف ضد النساء، التي شددت في حديث لصحيفة الغارديان البريطانية على أن خوف النساء من الاعتداءات مازال يمثل عقبة تعرقل محاولاتهن للتخلص من الفقر في بعض الدول.

وترى سوموغي أن جزءا من المشكلة يكمن في المدن التي "خططها الرجال من أجل الرجال"، معتبرة أنه ليس من السهل هدم وإعادة بناء مدن شاسعة ومتمددة بكل بساطة، ولكن من الممكن اتخاذ عدد من الخطوات من أجل منح النساء شعورا أكبر بالأمان عند التنقل في المدن والتجول في أرجائها؛ وعلاوة على ذلك فإن النساء يجب أن يُستشرن في تخطيط وتصميم مشاريع التنمية في المدنية الحديثة.

يبدو أن الخدمات والفضاءات العامة التي تحمل تعبير "للنساء فقط" تثير كذلك حالة من الانقسام الشديد في العالم العربي، فيما يجمع الكثيرون على أنها ليست أمرا جيدا، لأنها تؤدي من وجهة نظرهم إلى الفصل بين الرجال والنساء وتخلق نوعا من الردة الحضارية.

وترى الشاعرة العراقية رينيه السامرائي أن فكرة تقسيم المجتمع إلى أماكن خاصة للنساء وأخرى للرجال تهدف إلى إحياء ما أسمته بـ"ثقافة التفرقة العنصرية بين الجنسين والتي تعود إلى قرون الظلام".

وقالت السامرائي لـ"العرب" "تمكين المرأة غير متوازن في جميع أنحاء العالم، لكن واقع المرأة في العالم العربي والدول النامية تحديدا يبدو الأكثر تعقيدا، ولعل السبب في ذلك ذكورية المجتمع والدين والعادات والتقاليد التي حاولت عزل الأنثى في الظل ومنعها من مسايرة ما يشهده العالم من تطورات في الخارج"، مشددة على أن رجال الدين قد اتخذوا من الدين ذريعة لتضييق الخناق على النساء في الفضاءات العامة، وتقييد حريتهن وجعلهن تابعات للرجال في جميع أمور حياتهن.

وأضافت "لا يمكن أن ننكر أيضا أن الكثير من النساء وخصوصا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازلن عاجزات عن تحدي السياقات التقليدية التي تنظر للمرأة نظرة دونية، ويصعب أيضا على التشريعات الحديثة المنادية بالمساواة بين الجنسين أن تتجاوزها بين ليلة وضحاها".

المرأة حرة إذا عاشت وفقا لمعاييرها الخاصة وخلقت عالمها الخاص

وتابعت السامرائي حديثها "من المؤسف أن تستخدم بعض المجتمعات جسد المرأة كسلعة وتعلة لفرض قواعد صارمة على النساء، والتضييق على حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، وهذا في حد ذاته يعد شكلا من أشكال التمييز الذي يعيق الاستقلالية الذاتية والمادية للمرأة، ويمنعها من تحسين ظروفها الاجتماعية".

الانفصام الحضاري

وتعتقد السامرائي أن الأماكن والفضاءات العمومية الخاصة بالنساء لن تحل كل المشكلات التي تعاني منها المرأة، كما أنها لن تختفي أيضا من تلقاء نفسها، وخصوصا إذا أخفقت المجتمعات في منح المرأة مكانتها الحقيقية، وظلت الثقافة الكارهة لـ"جنس الأنثى" تغذي المعتقد القديم المتجدد، الذي يتهم المرأة بأنها أغوت آدم فأكل التفاحة وكانت سببا في سقوطه من الجنة إلى الأرض.

وختمت السامرائي بقولها "يبدو أننا نعاصر ثقافة كراهية الأنثى مجددا، وهي السبب في جعل الرجال يحاولون فرض الرقابة على تحركات النساء، وإقصاء إرادتهن وعقولهن".

وصف البعض من الخبراء الأماكن الفئوية الجنس بـ"الانفصام الحضاري"، لاعتقادهم أنها تخلق تباعدا فكريا بين الجنسين والأسوأ أنها قد تساهم في جعل تقاليد الفصل بين الجنسين تعيش فترة ازدهارها من جديد.

ويرى الكاتب السعودي وحيد الغامدي أن فكرة إنشاء أماكن عمومية خاصة بالنساء وأخرى بالرجال من شأنها أن تساهم في تكريس مشكلة التحرش الجنسي، بدلا من حلها.

وقال الغامدي لـ"العرب" "الأفضل هو خلق بيئة آمنة للجميع من خلال سن القوانين والتثقيف بطبيعة العلاقة الصحية بين الجنسين وليس بفرض العزل الاحترازي الذي سوف يفاقم مشكلة الفصل الوجداني والثقافي بين الجنسين ويزيد من إشكاليات التحرش، هذا بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية الكثيرة والهدر في الطاقة بسبب إنشاء مبان موازية للنساء عن كل مبنى للرجال". وأضاف "يجب أن نعول على رجال الدين في إمكانية إصلاح ذلك الخلل الثقافي روحيا ودينيا، خصوصا أن في التراث الديني ما يدعم العلاقة المثالية غير المشوّهة بين الجنسين في العصور الأولى للإسلام".

حاجز الزجاج

من جانبه شدد الدكتور عبدالرحمن الشقير، المختص السعودي في علم الاجتماع، على أن التسامح الديني والثقافي من شيم المجتمعات العربية وهو أساسي في التعاطي مع حقوق المرأة.

ويرى الشقير أن بناء فضاءات عمومية بهدف سجن النساء فيها ليس أمرا مقبولا من الناحية الدينية والأخلاقية والحضارية.

وقال الشقير لـ"العرب" مستشهدا بتجربة المرأة في بلاده "لقد برزت عمليات تمكين النساء بوضوح في حالة المرأة السعودية، وتوجت باختيار الرياض عاصمة للمرأة العربية عام 2020".

وأضاف "منحت للمرأة العربية الكثير من الفرص، وبالتساوي مع الرجال في الحياة العامة وفي جميع الوظائف القيادية، وأيضا في التنمية والاقتصاد بصفة عامة، ولكن بالمقابل توجد نساء لا يرغبن في كل مجالات التمكين".

وأكد الشقير أن التنوع الفكري والقيمي يعتبر ظاهرة صحية، والعملية الديمقراطية والقيم الحداثية تسهم في تعزيز فرص التمكين ولا تفرضها على أحد، وبالتالي فهي تدعم حق المرأة الفردي في اختيار ما يناسبها ورفض ما لا يناسبها.

وتابع الشقير حديثه موضحا "تحجيم دور المرأة وعزلها عن الحياة العامة كان في السابق تطرفا، وبالتالي يصعب أن نعالج التطرف بتطرف مضاد، وذلك عبر منع المحلات والأندية والمقاهي المخصصة للنساء".

وختم الشقير بقوله "قيم الحداثة تؤكد على التسامح والتعايش وقبول الآخر، أي قبوله كما يرى نفسه وليس كما يجب أن نراه، وبالتالي فإن ظاهرة الأماكن المخصصة للنساء أو للعوائل تعد حقا مكتسبا لمن يفضلها".

لكن في المقابل كشفت دراسة سابقة نشرتها مجلة الإيكونومست البريطانية أن حوالي 90 في المئة من الرجال المستطلعة آراؤهم في مصر ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية، يؤيدون فكرة التحكم بلباس المرأة وحركاتها وسكناتها، وقد علقت إحدى النساء على هذا الأمر بقولها لـ"العرب" "حاجز الزجاج مازال يحيط بالنساء في كل مكان من العالم ويحد من خياراتهن وفرصهن في الحياة".

من يكسر طوق العزلة عن المرأة العربية؟

آن الصافي
كاتبة سودانية

من المؤشرات التي يقاس بها تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التعليم، الخدمات الصحية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، الخدمات الاجتماعية، المؤسسات النسائية في كل الدولة.

في البدء أين تقع دول إقليمنا وقائمة هذه المؤشرات بالمقارنة مع مناطق أخرى في الكرة الأرضية؟ هل حصلت المرأة في إقليمنا على حقوقها التي نص عليها الشرع والقوانين الوضعية في كل دولة هنا؟ إلى أي مدى؟

في مطلع عشرينات القرن الماضي اعترفت كندا رسميا ولأول مرة بأن المرأة إنسان له شخصية اعتبارية ويمكنها أن تدلي بصوتها في الانتخابات؛ في أميركا فقط في ثمانينات القرن الماضي وصل صوت المرأة المطالب بالمساواة في الحقوق وظهرت الحركة النسوية بسماتها التي عرفناها؛ بينما المرأة في بعض دول إقليمنا ربما في عهود سبقت ذلك بآلاف ومئات السنين كانت مصانة الحقوق ولها دور ريادي والمجتمع يحتفي بالمرأة ربما أكثر من الرجل (نموذج: حضارة كوش وتنصيب المرأة في القيادة ـــ الكنداكات) ما الذي حدث ليكون الواقع الآن على ما هو عليه؟

في العقد الأخير تعالت بعض الأصوات في أميركا الشمالية موصية بتوظيف المرأة مديرة في المصالح العامة والخاصة مع عرض نتائج دراسات وأبحاث تبين مدى نجاح المرأة القيادية. الحقيقة لديهم ومع التنويه والعمل على مساواة الفرص فإنه مازالت بعض العثرات متواجدة في التمكين ويُعمل على إزالتها بهكذا نداءات.

كما تتوفر في كثير من الدول الأجنبية أماكن خدمات وأعمال تركز على المرأة دون الرجل؛ بعض الأمثلة: مدارس وجامعات خاصة في عدة دول منها مدرسة أدكوت ببريطانيا، وبأميركا كلية بارنارد للفتيات بمدينة نيويورك... بالإضافة إلى قائمة من شركات سيارات الأجرة التي تقودها نساء وتقل النساء ببريطانيا. هل أحدث ذلك إشكاليات في تركيبة المجتمع لديهم؟ ما هي المكاسب؟ إن أحدثت إشكاليات والحداثوية هل أغلقت وسحبت تراخيصها؟

فلنعد إلى أرض واقعنا، ونحن في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، في الوقت الراهن، ما الضير حين تقوم دول تتسم ثقافتها بالذكورية بتوفير فرص للنساء للعمل والاستثمار في مجالات تكون حكرا لهن وفي أماكن مخصصة لهن؟

نجد بعض الدول بإقليمنا منفتحة على العالمية وتأخذ بتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والأسرة مع المحافظة على سمات الثقافة المحلية بحيث يتم التعاطي مع أدوات وآليات العصر بتطويعها لمصلحة الفرد والمجتمع؛ من ناحية أخرى للحفاظ على الثقافة المحلية توفر البيئة لتصويب النظرة تجاه المرأة بمعايير موضوعية والقيام بمشاريع تنموية فاعلة للنهوض بشأن المرأة وتناول قضاياها ضمن استراتيجيات الدولة ودعم مسار نهضتها وتوفير فرص التمكين عبر العمل والاستثمار في جميع القطاعات. أيضا توفر أماكن خاصة بالنساء فقط، فروع للمصارف خاصة بالنساء ومدارس وجامعات ونوافذ خدمية لهن في المصالح العامة، ما الضير في ذلك؟ وما الضير أن توفر مقاه وأندية رياضية نسوية ورخص عمل خاصة بالنساء تتيح لهن العمل والإنتاج من المنزل؟ هذا أمر جيد بل ليته يطبق على جميع هذه الدول وفي جميع الحقول المتاحة. ليس فقط لأنه توجد خصوصية للثقافات لدينا، بل لأن واقع المرأة يتطلب وقفة عملية وحاسمة لأجل التمكين وتصحيح أوضاع النساء في هذه المجتمعات. قد يتطلب الأمر الكثير من الوقت والجهد والصبر ولكنه ممكن، بعدها وفي مرحلة ما سيتم التوازن بتلقائية وستصحح خطى إنسان المنطقة بشكل لن تكون هناك الهوة المقلقة بين الجنسين ويتحقق مفهوم مساواة الفرص وتكافؤها وتكون النظرة إلى المرأة أنها إنسان كما الرجل إنسان ولكلاهما مطلق الحرية في العمل والمساهمة في الاقتصاد بموضوعية فكلاهما يشكلان لبنة المجتمع.